V 6 – Issue 1, Nov. 2026
ISSN 3071-5792
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

مقومات تعليم اللغة العربية وتعلمها للأغراض الخاصة للناطقين بغيرها في ضوء مفهومي الاقتصاد والاستثمار اللغوي

Abstract Title: Components of Teaching and Learning Arabic for Specific Purposes (ASP) to Non-Native Speakers in Light of the Concepts of Linguistic Economy and Investment

أ.د/ ريم عبد العظيم

أستاذ المناهج وطرق تدريس اللغة العربية

كلية البنات للآداب والعلوم والتربية – جامعة عين شمس

e-mail: razeem@neweracollege.us

مايو ٢٠٢٦م

الملخص بالعربية

مقومات تعليم اللغة العربية وتعلمها للأغراض الخاصة للناطقين بغيرها في ضوء مفهومي الاقتصاد والاستثمار اللغوي

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تقديم رؤية منهجية ومعاصرة لبرامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها لأغراض تخصصية ، مستندة إلى الركائز الفلسفية والإجرائية لمفهومي الاقتصاد اللغوي الاستثمار اللغوي كإطار فكري وعملي. وتنطلق المشكلة البحثية من الحاجة الماسة لرفع كفاءة البرامج التعليمية الموجهة للمهنيين الأجانب (أطباء، مهندسين، قانونيين، دبلوماسيين... إلخ) عبر تقليل الهدر الزمني والمادي والذهني، وتحويل اللغة من مادة أكاديمية إلى "أصل استثماري" يحقق ميزة تنافسية للمتعلم والمؤسسة .

واعتمدت الورقة البحثية على بنية موضوعية توزعت عبر خمسة محاور أساسية؛ استعرض الأول منها الأسس والمفاهيم الحاكمة للاقتصاد والاستثمار في تعليم اللغة العربية. وتناول المحور الثاني المقومات المنهجية، حيث تم تحليل آليات بناء المناهج التخصصية القائمة على "الشيوع المهني" والجدوى النفعية. وفي المحور الثالث، تم تشريح المقومات البشرية من خلال إعادة تعريف أدوار المعلم كـ "مدير للاستثمار" والمتعلم كـ "مستثمر معرفي". وخصص المحور الرابع لبيان المقومات البيئية والتقنية، مبرزاً دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في خفض كلفة التعلم وأتمتة مساراته. واختتم البحث بمحوره الخامس الذي رسم رؤية مستقبلية لصناعة رائدة لتعليم العربية تحقق التنمية المستدامة للمتعلم والمؤسسة.

ومن أبرز النتائج التى تم التوصل إليها: (إن تفعيل "مقومات" الاقتصاد اللغوي يضمن تقليص الفجوة بين المخرج التعليمي واحتياجات سوق العمل المهني، والتحول من منطق "الاستهلاك اللغوي" إلى "الاستثمار اللغوي" يرفع من القيمة التنافسية للغة العربية كأداة للتمكين المهني العالمي، كما تمثل التقنيات الحديثة والبيئات الذكية حجر الزاوية في خفض التكاليف الإدراكية والمادية للبرامج التخصصية

وقد أوصت الورقة بضرورة "حوكمة" مراكز تعليم العربية، وتطوير مدونات لغوية تخصصية، واعتماد اختبارات كفاية مهنية تقيس الأداء الوظيفي، وتدريب الكوادر البشرية على استراتيجيات الإدارة اللغوية الحديثة لضمان استدامة هذا الاستثمار المعرفي .

الكلمات المفتاحية: (تعليم العربية للأغراض الخاصة، الاقتصاد اللغوي، الاستثمار اللغوي، المقومات المنهجية، المقومات التقنية).

الملخص بالإنجليزية

Abstract Title: Components of Teaching and Learning Arabic for Specific Purposes (ASP) to Non-Native Speakers in Light of the Concepts of Linguistic Economy and Investment.

This research paper seeks to provide a systematic and contemporary vision for Arabic for Specific Purposes (ASP) programs, grounded in the philosophical and procedural pillars of "Linguistic Economy" and "Linguistic Investment" as conceptual and practical frameworks. The research problem stems from the urgent need to enhance the efficiency of educational programs directed toward foreign professionals (physicians, engineers, legal experts, diplomats, etc.) by minimizing temporal, financial, and cognitive waste. It aims to transform language from a mere academic subject into an "investment asset" that achieves a competitive advantage for both the learner and the institution.

The paper adopts a thematic structure distributed across five main axes: The first reviews the fundamental principles and concepts governing economy and investment in Arabic language education. The second axis addresses the methodological components, analyzing the mechanisms of designing specialized curricula based on "professional frequency" and utilitarian feasibility. The third axis deconstructs the human components by redefining the teacher's role as an "investment manager" and the learner's role as a "knowledge investor." The fourth axis is dedicated to elucidating environmental and technical components, highlighting the role of technology and Artificial Intelligence (AI) in reducing learning costs and automating educational pathways. The research concludes with a fifth axis that outlines a future vision for a pioneering Arabic language teaching industry that achieves sustainable development for both the learner and the institution.

Key Findings:

- Activating the "components" of linguistic economy ensures narrowing the gap between educational outcomes and professional labor market needs.
- Shifting from a "linguistic consumption" logic to "linguistic investment" enhances the competitive value of the Arabic language as a tool for global professional empowerment.

- Modern technologies and smart environments represent the cornerstone in reducing cognitive and material costs for specialized programs.

Recommendations:

The paper recommends the necessity of "governing" Arabic language teaching centers, developing specialized linguistic corpora, adopting professional proficiency tests that measure job performance, and training human resources on modern linguistic management strategies to ensure the sustainability of this knowledge investment.

Keywords: Arabic for Specific Purposes (ASP), Linguistic Economy, Linguistic Investment, Methodological Components, Technical Components.

المقدمة

تشهد الساحة التربوية واللسانية المعاصرة تحولاً جذرياً في فلسفة تعليم اللغات؛ حيث انتقلت الرؤية من اعتبار اللغة مجرد وعاء ثقافي أو أداة للتواصل العام، إلى النظر إليها بوصفها "رأس مالٍ رمزياً" وأصلاً اقتصادياً لا يستهان به في سوق العمل العالمي. وفي قلب هذا التحول، يبرز تخصص "اللغة العربية للأغراض الخاصة (Arabic for Specific Purposes) "كواحد من أكثر المجالات استجابةً لمتطلبات العولمة؛ حيث لم يعد المتعلم الناطق بغير العربية يكتفي باكتساب مهارات لغوية عامة، بل أضحى "مستثمراً عقلانياً "يسعى لتحقيق عوائد ملموسة من خلال تعلم لغة متخصصة تتقاطع مع مساره المهني، سواء كان طبيباً، أو دبلوماسياً، أو خبيراً اقتصادياً (Anthony, 2018) .

وهذه الورقة تنطلق من فرضية مؤداها أن تعليم العربية للناطقين بغيرها في سياقات تخصصية لا يمكن أن يحقق غاياته الكبرى بمعزل عن مفهومي "الاقتصاد اللغوي" و"الاستثمار اللغوي". فالاقتصاد اللغوي، بمفهومه الواسع، يفرض علينا "هندسة" مناهج تعليمية تتسم بالرشاقة والقصدية؛ حيث يتم انتقاء المحتوى اللغوي الذي يحقق أقصى كفاية اتصالية بأقل جهد وزمن ممكنين، مما يقلل من "تكلفة الفرصة البديلة" للمتعلم الأجنبي (Coulmas, 1992) . أما الاستثمار اللغوي، فهو المحرك السيكو– اجتماعي الذي يدفع هذا المتعلم لبذل موارده الشخصية في سبيل اكتساب لغة تمنحه "هوية مهنية" جديدة وتزيد من قدرته التنافسية في البيئات العربية والدولية .

وتأتي هذه الورقة لترسم خارطة طريق لمقومات هذا التعليم، متجاوزةً الأطر التقليدية لتطرح رؤية تحليلية تفصيلية؛ فالمتعلم الناطق بغير العربية في ضوء هذه الورقة ليس مجرد متلقٍ سلبي للمعلومات، بل هو "شريك استثماري" يطمح لتحويل كفايته اللغوية إلى "قوة تأثير" و"رأس مال ثقافي". ومن هنا، تستعرض الورقة المقومات المنهجية، والبشرية، والبيئية الضرورية لبناء برامج تعليمية تتسم بالجدوى الاقتصادية والقيمة الاستثمارية، بما يضمن تمكين المتعلم الأجنبي من الاندماج الفاعل في مجتمعات الممارسة المهنية، وتحويل تعلم العربية من رحلة معرفية مجردة إلى مشروع استثماري ناجح ومستدام (صياد، ٢٠١٨)

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

المحور الأول: المنطلقات النظرية لتعلم العربية واستثمارها لدى الناطقين بغيرها.

يُشكل هذا المحور الركيزة الفلسفية التي تنبثق منها رؤية الورقة؛ إذ لا يمكن مقاربة مقومات تعليم العربية للأغراض الخاصة بمعزل عن الأطر النظرية التي تُفسر "لماذا" و"كيف" يُقبل المتعلم الناطق بغير العربية على هذا النوع من التعلم المكثف.

إن الانتقال من النظرة التقليدية للغة كنسق من القواعد، إلى اعتبارها "أصلاً استثمارياً" يتطلب تأصيلاً نظرياً يدمج بين اللسانيات التطبيقية وبين مفاهيم الاقتصاد والاجتماع اللغوي .وتكمن أهمية هذه المنطلقات في كونها تعيد تعريف العلاقة بين "المتعلم الأجنبي" واللغة العربية؛ فهي ليست مجرد رغبة في التواصل الثقافي، بل هي حركة استثمارية واعية تهدف إلى اكتساب "رأس مال لغوي" يمنح صاحبه ميزات تنافسية في الفضاءات المهنية التخصصية.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المحور إلى تسليط الضوء على ثلاثة أبعاد جوهرية تمثل حجر الزاوية في فهم هذه المنظومة: تبدأ بتجلية المفاهيم الأساسية للاقتصاد والاستثمار اللغوي وكيفية إسقاطها على تعليم اللغات، ثم تنتقل لتحليل البنية الدافعية للناطقين بغير العربية من منظور نفعي استثماري، وصولاً إلى تبيان قيمة اللغة العربية للأغراض الخاصة بوصفها مورداً اقتصادياً ورمزياً يعزز من مكانة المتعلم الأجنبي في سوق العمل العالمي .

أ- مفهوم الاقتصاد والاستثمار اللغوي: من النظرية إلى التطبيق في تعليم اللغات .

يُشكل الربط بين الفكر الاقتصادي واللسانيات التطبيقية تحولاً جوهرياً في فلسفة تعليم اللغات وفي الفكر اللساني المعاصر؛ حيث لم تعد اللغة تُدرس بوصفها ظاهرة اجتماعية أو ثقافية مجردة فحسب، بل أصبحت تُعامل بوصفها "متغيراً اقتصادياً" مؤثراً في خطط التنمية الفردية والمجتمعية. ويتجلى هذا العنصر من خلال تفصيل دقيق لمفهومين متداخلين يشكلان معاً فلسفة تعليم العربية للأغراض الخاصة:

١. التأصيل النظري للاقتصاد اللغوي (Economics of Language) : بدأ هذا المفهوم يتبلور منذ ستينيات القرن الماضي مع أعمال اقتصاديين مثل "جيكوب مارشاك"، الذي طرح تساؤلاً جوهرياً حول القيمة الاقتصادية للغة .وأصبح ينظر الاقتصاد اللغوي للغة بوصفها "متغيراً اقتصادياً" و"رأسمال بشري" يمتلك قيمة تبادلية في سوق العمل (Coulmas, 1992). ويتحدد هذا المفهوم من خلال عدة أبعاد نظرية:

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

- نظرية القيمة اللغوية: تقوم على فكرة أن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي "سلعة رمزية" تزداد قيمتها بزيادة الطلب عليها في القطاعات التنموية والمهنية. وبالنسبة للناطق بغير العربية، فإن تعلم اللغة للأغراض الخاصة يعني اكتساب "ميزة تنافسية" ترفع من كفاءته الإنتاجية؛ حيث يُنظر للغة هنا كعنصر من عناصر الإنتاج التي تُسهم في تعظيم العائد الفردي والمجتمعي .
- قانون الكلفة والمنفعة: يفترض الاقتصاد اللغوي أن تعلم اللغة عملية تخضع لميزانية محدودة من الوقت والجهد. ومن الناحية النظرية، يعني هذا ضرورة تحقيق "التخصيص الأمثل للموارد اللغوية"؛ أي التركيز على الوحدات اللغوية التي تحقق أقصى قدر من المنفعة التواصلية التخصصية. فاللغة في هذا الإطار تُعامل بـ "مبدأ الرشاد"؛ حيث يسعى المتعلم للحصول على أكبر حصيلة لغوية فاعلة مقابل أقل كلفة ذهنية وزمنية ممكنة (صياد، ٢٠١٨).

٢. نظرية الاستثمار اللغوي (Linguistic Investment) : بينما يعالج الاقتصاد اللغوي الجانب البنيوي والقيمي للغة، يركز الاستثمار اللغوي على "الذات المتعلمة" (الناطق بغير العربية) وعلاقتها باللغة كأداة للتمكين الاجتماعي والمهني. ويُعرف هذا المفهوم في ضوء الأبعاد الآتية:

- اللغة كرأس مال رمزي: استناداً إلى أطروحات "بيير بورديو"، فإن الاستثمار اللغوي هو سعي المتعلم الأجنبي لامتلاك "رأس مال رمزي" يمنحه الشرعية والقدرة على التأثير داخل مجتمع الممارسة المهنية. فاللغة للأغراض الخاصة لا تُعلم الأجنبي كلمات جديدة فحسب، بل تمنحه "الحق في الكلام" و"سلطة الإقناع" في بيئة العمل، وهو ما يُعد جوهر الاستثمار الناجح؛ فالطبيب الأجنبي الذي يتقن المصطلحات الطبية العربية لا يكتسب لغة فقط، بل يكتسب "سلطة مهنية" وقبولاً اجتماعياً يرفع من قيمته السوقية (الهاشمي، ٢٠٢١).
- العلاقة بين الهوية والاستثمار: إن الاستثمار اللغوي عملية معقدة ترتبط برؤية المتعلم الأجنبي لذاته في المستقبل. عندما يستثمر في العربية، فهو يأمل في الحصول على موارد (مادية كالراتب، أو معنوية كالمكانة). لذا، فإن التطبيق التعليمي يقتضي أن يشعر المتعلم بأن اللغة التي يتعلمها تزيد من "رأسماله الشخصي" وتفتح له أبواباً كانت مغلقة؛ وهذا الربط بين الجهد الحالي والعائد المستقبلي هو ما يجعل الاستثمار اللغوي عملية اجتماعية واقتصادية واعية، تهدف إلى إعادة صياغة مكانة الفرد في الهيكل المهني.

٣. جسور التحول من النظرية إلى التطبيق في تعليم اللغات: إن الانتقال بالمفاهيم السابقة من حيز التنظير إلى حيز التطبيق في تعليم اللغات يفرض رؤية جديدة ترى في عملية التعليم "مشروعاً استثمارياً" متكاملاً. يتجلى ذلك في تحويل اللغة من مادة للدراسة إلى "أداة للتمكين"؛ حيث تُبنى المنظومة التعليمية على أساس "الجدوى"، وتُصبح جودة المخرجات اللغوية للناطق بغير العربية هي المقياس الحقيقي لنجاح هذا الاستثمار. والتطبيق هنا يعني الإيمان بأن كل وحدة لغوية يكتسبها المتعلم الأجنبي يجب أن تُمثل "قيمة مضافة" لرأسماله الثقافي والمهني، مما يضمن استمرارية العلاقة بين المتعلم واللغة بناءً على المصالح المشتركة والنمو المستدام (أبو عمشة، ٢٠٢١). ولكي ننتقل بهذه المفاهيم من الكتب النظرية إلى قاعات الدرس للناطقين بغير العربية، يجب الإسهاب في الآليات التطبيقية التالية:

- هندسة المناهج "النفعية": التطبيق العملي للاقتصاد اللغوي يتجلى في تحويل المنهج من "سردي" إلى "وظيفي"؛ فبدلاً من إضاعة جهد المتعلم الأجنبي في دراسة دقائق النحو الخلافية، يتم التركيز على "اللغة في السياق"؛ أي اللغة التي تدر ربحاً معرفياً ومهارياً سريعاً .
- تحليل كلفة الفرصة البديلة: في تعليم اللغات للأغراض الخاصة، يدرك المصممون أن وقت المتعلم (المهني أو الأكاديمي الأجنبي) باهظ الثمن. لذا، فإن التطبيق الرشيد للاقتصاد اللغوي يكمن في "التكثيف"؛ وهو تقديم مادة لغوية عالية الجودة في أقصر مدى زمني ممكن، مما يجعل الاستثمار في اللغة العربية خياراً مغرياً ومنافساً للغات الأخرى (عبد الباري، ٢٠١١).
- قياس العائد على التعلم (ROI) : في هذا الإطار التطبيقي، لا يكون التقويم مجرد درجات، بل هو قياس لمدى قدرة المتعلم على تحويل ما تعلمه إلى "فعل منتج". فإذا استطاع المتدرب الأجنبي إبرام صفقة تجارية بالعربية أو تشخيص حالة مرضية بدقة لغوية، فقد تحقق "الاستثمار" وانتقل من حيز النظرية إلى حيز الوجود المادي (حسين، ٢٠١٨).

وعليه، فإن الربط بين الاقتصاد والاستثمار في تعليم العربية للناطقين بغيرها ليس مجرد ترف فكري، بل هو ضرورة حتمية لإعادة صياغة مقومات التعليم؛ بحيث تصبح اللغة أداة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، ويصبح المتعلم شريكاً في عملية إنتاج القيمة وليس مجرد مستهلك للمعلومة.

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

ب- دوافع الناطقين بغير العربية لتعلم اللغة التخصصية: رؤية استثمارية .

يمثل تحليل "الدافعية" في سياق اللغة العربية للأغراض الخاصة (ASP) نقطة ارتكاز جوهرية؛ إذ إن دوافع الناطقين بغير العربية في هذا الحقل تتجاوز الرغبات العاطفية أو الميول الثقافية العامة، لتستقر في عمق "المنطق النفعي الاستثماري". إننا هنا بصدد "متعلم مستثمر" يدرك تماماً قيمة الوقت والجهد، ويصبو إلى تحقيق أهداف استراتيجية يمكن تفصيلها وفق الرؤية الاستثمارية الآتية:

١- الدوافع النفعية ورأس المال المهني (Instrumental Motivations) : تعد الدوافع النفعية هي المحرك الأول للناطق بغير العربية في هذا المجال؛ حيث ينظر المتعلم إلى اللغة بوصفها "أداة وظيفية (Functional Tool) "لا غنى عنها لتحقيق الصعود المهني

- ❖ تعظيم القيمة السوقية: يسعى المتعلم الأجنبي لاكتساب اللغة التخصصية لرفع كفاءته في سوق العمل العربي أو الدولي؛ فإتقان المصطلحات القانونية أو الطبية أو الاقتصادية العربية يمنحه "أفضلية تنافسية" تترجم عملياً إلى فرص وظيفية أرقى وعوائد مادية مجزية .
- ❖ الكفاية الإنجازية: الدافع هنا ليس "معرفة اللغة" لذاتها، بل "إنجاز العمل" من خلالها؛ فالمهندس أو الطبيب الأجنبي يدفعه احتياجه لإدارة الاجتماعات، أو كتابة التقارير الفنية، أو التواصل مع العملاء، إلى استثمار جهده في نمط لغوي محدد يحقق له النجاح في أداء مهامه الوظيفية بدقة وثقة .

٢- الدوافع الرمزية والسعي نحو "الشرعية (Symbolic Motivations) ": وفق الرؤية الاستثمارية، يبحث المتعلم الأجنبي عن "المكانة" و"الاعتراف" داخل مجتمع الممارسة المهنية:

- ❖ اكتساب الهوية المهنية المزدوجة: يندفع المتعلم نحو اللغة التخصصية ليعيد صياغة هويته كخبير دولي قادر على العمل في بيئات ثقافية لغوية مختلفة. هذا الدافع الاستثماري يهدف إلى كسر حاجز "الاغتراب المهني"؛ حيث تمنحه اللغة القدرة على الاندماج في المنظومة المهنية العربية كعنصر فاعل ومؤثر، وليس كمجرد خبير أجنبي يعتمد على الوساطة اللغوية المتمثلة في المترجمين (Long, 2005) .

- ❖ الحصول على القوة التأثيرية: اللغة في هذا السياق هي "سلطة"؛ فالدافع الاستثماري يكمن في رغبة المتعلم في امتلاك ناصية القول التي تمكنه من الإقناع والتفاوض وبناء العلاقات المهنية المتينة، مما يعزز من رأسماله الاجتماعي داخل المؤسسة التي يعمل بها .

٣- دافعية "خفض المخاطر" والتكيف الاستراتيجي : في بيئة الأعمال المعاصرة، يبرز دافع استثماري وقائي يتمثل في الرغبة في "تقليل كلفة الأخطاء" الناتجة عن سوء الفهم اللغوي :

- ❖ الأمان المهني: يدرك الناطق بغير العربية أن الجهل باللغة التخصصية قد يؤدي إلى خسائر فادحة (قانونية أو طبية أو مالية)؛ لذا، فإن دافعه للتعلم هو دافع "تأميني" يحمي استثماره المهني الأصلي ويضمن له الاستقرار والاستدامة في بيئة العمل العربية.
- ❖ الاستجابة لضغوط العولمة والتبادل: مع تزايد الشراكات الاقتصادية بين العالم العربي وبقية دول العالم، أصبح تعلم العربية للأغراض الخاصة "ضرورة استراتيجية" يفرضها منطق التبادل التجاري والدبلوماسي، مما يدفع المهنيين الأجانب للاستثمار في اللغة لمواكبة هذه التحولات الكبرى (الهاشمي، ٢٠٢١).

٤- المنظور الديناميكي للدافعية الاستثمارية: تتميز دوافع المتعلم الأجنبي في هذا الإطار بأنها "دوافع متطورة" وليست ساكنة؛ فهي تزداد قوةً كلما لمس المتعلم "عائداً" سريعاً على أرض الواقع. إن الارتباط بين "الجهد اللغوي المبذول" وبين "النجاح المهني المحقق" يخلق حلقة تعزيزية تدفع المتعلم لمواصلة الاستثمار اللغوي والانتقال من مستويات الكفاية الدنيا إلى مستويات الاحتراف اللغوي التخصصي.

ج- اللغة العربية للأغراض الخاصة كأصل اقتصادي ورأس مال ثقافي للمتعلم الأجنبي

ينطلق هذا العنصر من رؤية فلسفية ترى أن اللغة العربية للأغراض الخاصة (ASP)ليست مجرد نظام من العلامات اللسانية، بل هي "بنية استثمارية" تمنح حائزها من الناطقين بغير العربية ميزات استراتيجية تتجاوز حدود التواصل اليومي البسيط.

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

ويمكن تفصيل هذا الطرح من خلال مستويين متكاملين:

١- العربية للأغراض الخاصة بوصفها "أصلاً اقتصادياً (Economic Asset) ": في التحليل الأكاديمي لعلاقة اللغة بالسوق، يُنظر إلى العربية التخصصية كأصل غير ملموس يمتلكه المتعلم الأجنبي، وتبرز قيمته كأصل اقتصادي من خلال:

- تعاظم "القيمة التبادلية" (Exchange Value) : إن امتلاك الناطق بغير العربية لمصطلحات "الاقتصاد الإسلامي"، أو "القانون التجاري العربي"، أو "اللغة النفطية"، يحول كفايته اللغوية إلى "عملة" قابلة للصرف في سوق الوظائف الدولية. فاللغة هنا تخرج من إطارها القومي لتصبح "مورداً إنتاجياً" يرفع من كفاءة العمليات الاقتصادية بين الشرق والغرب؛ مما يجعل المتعلم "أصلاً" نادراً ومطلوباً في المؤسسات عابرة القارات (Coulmas, 1992) .
- تقليل "تكاليف المعاملات" (Transaction Costs) : من منظور اقتصاديات اللغة، يمثل المهني الأجنبي الذي يتقن العربية التخصصية أداة لخفض التكاليف؛ إذ يوفر على المؤسسات عناء الوساطة الترجمية ومخاطر سوء الفهم التقني. هذا التوفير يرفع من القيمة المادية للمتعلم الأجنبي؛ حيث يُنظر إليه كاستثمار رابح يقلل الهدر الزمني والمالي في بيئة العمل

٢- العربية للأغراض الخاصة بوصفها "رأس مال ثقافي" (Cultural Capital) : استناداً إلى أدبيات علم الاجتماع الاقتصادي، تتحول اللغة العربية في سياق الأغراض الخاصة إلى "رأس مال" يمنح المتعلم الأجنبي نفوذاً رمزياً يتمثل في:

- اكتساب "الهيبة والشرعية المهنية": إن قدرة الناطق بغير العربية على استخدام "المعجم المتخصص" بدقة واحترافية تمنحه نوعاً من الاعتراف داخل "مجتمع الممارسة" العربي. هذا الاعتراف ليس لغوياً فحسب، بل هو اعتراف بالأهلية والكفاءة؛ حيث يُنظر للمتحدث المتمكن من لغته التخصصية كشخص "عارف" بآداب وأصول المهنة في السياق العربي، مما يمنحه مكانة اجتماعية مرموقة (Social Prestige) .
- تراكم الخبرة العابرة للثقافات: يمثل تعلم العربية للأغراض الخاصة للمتعلم الأجنبي استثماراً في "رأسمال ثقافي متجسد"؛ حيث لا تقتصر معرفته على اللغة، بل تمتد لتشمل "الذكاء الثقافي المهني". هذا التراكم المعرفي يجعله

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

قادراً على فك شفرات التعاملات الرسمية وغير الرسمية في العالم العربي، مما يعزز من قوته التفاوضية وقدرته على الإقناع والتأثير (الهاشمي، ٢٠٢١).

٣- القيمة المضافة: التآزر بين البعدين المادي والرمزي: تتجلى فرادة هذا العنصر في أن العربية للأغراض الخاصة تخلق للمتعلم الأجنبي ما يُعرف بـ "الميزة التنافسية المستدامة"، والمتمثلة في:

- الأثر التراكمي: فبينما قد تتقادم بعض المهارات التقنية، يظل "رأس المال اللغوي التخصصي" أصلاً يزداد قيمة بمرور الوقت مع تراكم الخبرات والمواقف .
- التأثير في الهيكل الطبقي والمهني: إن تحول اللغة إلى أصل ورأسمال يعني أنها تعيد رسم خارطة المستقبل للمتعلم الأجنبي؛ فهي تنقله من مرتبة "الموظف التنفيذي" إلى مرتبة "المستشار الاستراتيجي" الذي يربط بين عالمين، مستنداً إلى قوة لغوية تخصصية تمتلك وزناً اقتصادياً في الحاضر وقيمة استثمارية في المستقبل.

تأسيسًا على ما سبق، نخلص إلى أن تعليم العربية للأغراض الخاصة للناطقين بغيرها لم يعد ترفاً لغوياً، بل أصبح ضرورة حتمية تفرضها قوانين الاقتصاد والاستثمار اللغوي. فبعد أن أصلنا للمفهوم بوصفه قوة دافعة، وحللنا دوافع المتعلم الأجنبي بوصفه مستثمراً واعياً يبحث عن تعظيم رأسماله الثقافي والمهني، وتبينا قيمة اللغة التخصصية كأصل اقتصادي يمنح حائزه ميزات تنافسية في سوق العمل؛ بات من الجلي أن هذه "المنطلقات النظرية" لا تكتمل قيمتها إلا إذا تجسدت في واقع ملموس. إن هذا الوعي الاستثماري يضعنا أمام تحدٍ منهجي يتمثل في كيفية تحويل هذه الفلسفة النفعية إلى "خطة عمل "إجرائية؛ ومن هنا تبرز الحاجة للانتقال من حيز التنظير إلى حيز "الهندسة المنهجية". فإذا كانت الغاية هي الاستثمار، فإن الوسيلة هي بناء منظومة تعليمية تتسم بالرشاقة والاقتصاد، وتتمحور حول تلبية الاحتياجات النوعية للمتعلم الأجنبي.

المحور الثاني: هندسة المنظومة المنهجية للناطقين بغير العربية في ضوء مبدأ الاقتصاد اللغوي

إذا كان المحور الأول قد استعرض فلسفة الاستثمار اللغوي ومنطلقاته النظرية، فإن هذا المحور يسعى لترجمة تلك الرؤية إلى ممارسة إجرائية من خلال هندسة عناصر المنهج . فالانتقال بالعربية للأغراض الخاصة من سياق التعليم العام إلى سياق الاستثمار المهني يفرض إعادة صياغة جذرية لمكونات العملية التعليمية؛ بحيث لا تُبنى المناهج على تراكم المعرفة اللسانية، بل على تعظيم المنفعة التواصلية وخفض كلفة التعلم . وتتجلى هذه الهندسة في صياغة منظومة متكاملة تبدأ بأهداف مشتقة من

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

تحليل دقيق لجدوى الاحتياج، ومروراً بمحتوى منتقى بمعايير الشيوع المهني لضمان عدم الهدر، وصولاً إلى استراتيجيات تدريس تحول القاعة إلى بيئة إنتاجية، وانتهاءً بتقويم يقيس العائد الحقيقي على الأداء. ونحن هنا بصدد صياغة خارطة طريق منهجية تضمن للمتعلم الناطق بغير العربية الحصول على أقصى كفاية ممكنة بأقل استهلاك للموارد الزمنية والذهنية، وهو ما سنفصله في العناصر الآتية:

أولاً: صياغة الأهداف المنهجية القائمة على الجدوى والاقتصاد اللغوي.

تُعد صياغة الأهداف في برامج العربية للأغراض الخاصة (ASP) نقطة التحول من "اللغة كمعرفة" إلى "اللغة كأداء استثماري". وفي هذا الإطار، لا تُشتق الأهداف من البناء النظري للغة (نحو، صرف، بلاغة)، بل تُستمد من "تحليل الاحتياجات" بوصفه دراسة جدوى اقتصادية .(Hutchinson & Waters, 1987) ويمكن تفصيل هذا المنطلق المنهجي عبر النقاط الآتية:

أ) الانتقال من الأهداف المعرفية إلى "الأهداف الإنجازية":

في ضوء مبدأ الاقتصاد اللغوي، يتم تدقيق الأهداف بحيث تركز على ما "يستطيع المتعلم فعله" باللغة في سياقه المهني، وليس ما "يعرفه" عنها. والاستثمار الحقيقي هنا يكمن في صياغة أهداف ذكية تضمن للمتعلم الأجنبي الوصول إلى "العتبة الوظيفية" في أقصر وقت. فبدلاً من هدف عام مثل "تعلم قواعد البيع والشراء"، يتم صياغة هدف إنجازي دقيق مثل: "تمكين المتعلم من صياغة بنود العقود التجارية باللغة العربية بضبط لغوي يمنع التأويل القانوني الخاطئ ."وهذا التدقيق في الهدف يقلل الهدر المعرفي ويرفع من قيمة العائد المباشر (Hyland, 2019).

ب) فلسفة "الأهداف الاقتصادية" وخفض الكلفة الذهنية:

تقوم هذه الرؤية على اختيار أهداف تحقق "المنفعة القصوى"؛ فالأكاديمية الاستثمارية تقتضي هنا ترتيب الأهداف هرمياً بناءً على تكراريتها وأهميتها في الميدان:

- الأهداف المركزية: هي التي تمثل صلب المهنة (مثل مهارة التشخيص للطبيب).
- الأهداف الهامشية: هي التي يمكن إرجاؤها أو الاستغناء عنها.

وهذا التصنيف يحمي المتعلم المستثمر من تشتت الجهد في أهداف لغوية لا تخدم غرضه الخاص؛ مما يجعل كل دقيقة يقضيها في التعلم تصب مباشرة في رأسماله المهني (عبد الباري، ٢٠١١).

ج) الارتباط بين الهدف والشرعية المهنية:

يجب أن تشمل الأهداف جانباً "سوسيولسانياً" يمنح المتعلم الأجنبي القدرة على التفاوض والإقناع. والتدقيق في صياغة هذه الأهداف يعني تمكين المتعلم من امتلاك "نبرة" و"أسلوب" المتخصص العربي؛ فالهدف هنا ليس مجرد نقل معلومة، بل هو "الاستثمار في التأثير"؛ بحيث يستطيع المهندس الأجنبي إعطاء تعليمات تقنية بلغة عربية تخصصية توحي بالثقة والسلطة المعرفية، مما يعزز من مكانته في الهيكل الوظيفي (الهاشمي، ٢٠٢١).

د) مراجعة الجدوى اللغوية:

ونؤصل هنا لفكرة أن الهدف المنهجي يجب أن يخضع لاختبار "العائد على التعلم"؛ فإذا كان الهدف اللغوي يتطلب وقتاً طويلاً للإتقان مع ندرة في الاستخدام المهني، فإنه يُستبعد أو يُعدل وفقاً لمبدأ الاقتصاد في الجهد .والأهداف هنا هي "وعود بالتمكين"؛ وكلما كانت الأهداف مرتبطة بالواقع العملي للناطق بغير العربية، زاد إقباله على الاستثمار في البرنامج التعليمي، وزاد شعوره بأن اللغة العربية "أصل منتج" وليست عبئاً معرفياً.

ثانياً: بناء المحتوى التعليمي واختيار المادة العلمية في ضوء مبدأ الاقتصاد اللغوي.

إذا كانت الأهداف هي "خارطة الطريق" الاستثمارية، فإن المحتوى التعليمي هو "رأس المال المعرفي" الذي يقدمه البرنامج للمتعلم الأجنبي. وفي سياق العربية للأغراض الخاصة(ASP) ، لا يتم اختيار المحتوى بناءً على التسلسل المنطقي التقليدي للغة (من السهل إلى الصعب)، بل بناءً على "المنطق النفعي "و"كفاءة المادة". ويمكن تفصيل هذا العنصر وتدقيقه عبر الأبعاد الآتية:

١- مصفوفة "المحتوى المكثف" وتقليل الهدر اللغوي:

يقوم بناء المحتوى في هذا الإطار على فلسفة "الاصطفاء النوعي"؛ فالمتعلم الناطق بغير العربية في المجالات التخصصية (كالطاقة، أو القانون، أو المصارف) لا يملك ترف الوقت لدراسة اللغة في صورها الشمولية. لذا، يركز المحتوى على:

أ- المدونات التخصصية : أي يتم اختيار المادة العلمية من واقع الوثائق الحقيقية للمهنة (تقارير طبية، عقود هندسية، مراسلات تجارية). هذا التدقيق يضمن أن كل مفردة أو تركيب يتعلمه الأجنبي هو استثمار مباشر في بيئة عمله،

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

مما يلغي الهدر اللغوي المتمثل في حشو المناهج بمفردات أدبية أو عامة لا تخدم الغرض الخاص (Anthony, 2018).

ب- اللغة الوظيفية الحية: تقديم المادة اللغوية في سياقاتها التداولية؛ أي كيف تُستخدم اللغة لفعل الأشياء (الرفض، القبول، التفاوض، التشخيص)، مما يجعل المحتوى "أصلاً منتجاً" يشعر المتعلم بقيمته فور خروجه من قاعة الدرس.

٢- معايير اختيار المادة العلمية كـ "رأس مال معرفي ":

وهنا نؤصل لثلاثة معايير ذهبية في اختيار المحتوى للناطقين بغير العربية من منظور اقتصادي: (Basturkmen, 2010)

أ- معيار الشيوع: يقوم الاقتصاد اللغوي هنا على اختيار المادة العلمية بناءً على مدى انتشار المفردات والتراكيب في مختلف سياقات المهنة. فالاستثمار الحقيقي لا يتجه نحو الكلمات التي تتكرر صدفة في نص واحد، بل نحو الأدوات اللغوية الشائعة التي تمثل "القاسم المشترك" لكل من يعمل في هذا الحقل .

ب- معيار الأهمية : ويرتبط بتقديم المادة التي يحتاجها المتعلم "الآن" في ممارسته المهنية؛ فإذا كان الطبيب الأجنبي يحتاج أولاً لأخذ التاريخ المرضي، فإن المحتوى يجب أن يبدأ بهذا النمط لضمان العائد السريع على الاستثمار .

ج- معيار الأصالة : أي استخدام نصوص حقيقية غير معدلة تربوياً بشكل مخل؛ لأن المتعلم الأجنبي يستثمر في لغة سيواجهها في السوق الحقيقي، ومن ثم فإن المادة العلمية يجب أن تكون مرآة عاكسة للواقع المهني بكل تعقيداته

٣- هندسة المحتوى بين "العمق التخصصي" و"الكفاية اللغوية ":

وتكمن الدقة هنا في خلق توازن بين المادة العلمية (التخصص) وبين المادة اللغوية (الأداة)؛ فالمحتوى الناجح اقتصادياً هو الذي لا يعيد تعليم المهنة للأجنبي، بل يعلمه كيف يمارس مهنته بالعربية.

وهنا يتم تفكيك النصوص التخصصية إلى وحدات لغوية (تراكيب، مصطلحات، أدوات ربط) وإعادة صياغتها في قوالب تعليمية تخدم "الاستثمار الثقافي"؛ حيث يتعلم المتعلم ليس فقط "ماذا يقال"، بل "كيف يقال" في البيئة العربية التخصصية، محققاً بذلك ميزة تنافسية تتجاوز مجرد المعجم اللغوي إلى "الذكاء المهني" (عبد الباري، ٢٠١١).

٤- مرونة المحتوى وقابليته للتطوير :

من منظور استثماري، يجب أن يكون المحتوى "مرناً"؛ أي مقسماً إلى وحدات مستقلة يمكن للمتعلم الأجنبي اختيار ما يناسب حاجته منها. وهذا الأسلوب في بناء المحتوى يرفع من قيمة البرنامج اللغوي؛ حيث يشعر المتعلم أنه يبني حقيبته اللغوية الخاصة بما يتوافق مع نموه المهني، مما يجعل المحتوى التعليمي شريكاً في نجاحه وليس قيداً عليه.

ثالثاً: استراتيجيات التدريس والتعلم التفاعلية كأدوات لتعظيم الاستثمار اللغوي.

في سياق تعليم العربية للأغراض الخاصة، لا تُعد استراتيجيات التدريس مجرد وسائط لنقل المعرفة، بل هي "عمليات تشغيلية" تهدف إلى تحويل المدخلات اللغوية إلى مخرجات مهنية بأقل كلفة زمنية. فالاستثمار الناجح هنا يقتضي تبني استراتيجيات "ذكية" تعتمد على المشاركة النشطة للمتعلم الأجنبي.

وقبل الدخول في تفصيل الاستراتيجيات المقترحة، يجب التطرق إلى معايير اختيارها في ضوء الاقتصاد اللغوي؛ حيث يخضع اختيار أي أداة تدريسية لمجموعة من المعايير الحاكمة التي تضمن عدم هدر رأس المال الزمني والذهني للمتعلم، وأبرزها:

- **معيار كفاءة المخرج:**

ويُقصد به اختيار الاستراتيجية التي تحقق أقصى قدر من الأداء اللغوي في أقل وحدة زمنية ممكنة. والاستراتيجية الناجحة هنا هي التي تحول المتعلم من "متلقٍ" إلى "ممارس" بسرعة فائقة، لضمان العائد السريع على التعلم.

- **معيار المناسبة التخصصية:**

لا تكتسب الاستراتيجية قيمتها إلا بقدر محاكاتها للواقع المهني. فالمعيار هنا هو مدى قدرة الطريقة التدريسية على وضع المتعلم الأجنبي في سياقات لغوية تطابق ما سيواجهه في (المكتب، أو المصنع، أو المستشفى)، مما يقلل الفجوة بين قاعة الدرس وسوق العمل .

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

- **معيار خفض الكلفة الإدراكية:**

يعتمد هذا المعيار على استثمار الخلفية المعرفية التخصصية التي يمتلكها المتعلم الأجنبي مسبقاً في حقل عمله (كالطب أو الهندسة)؛ فالمتعلم هنا لا يبدأ من الصفر معرفياً، بل يمتلك المفاهيم ويحتاج فقط إلى القوالب اللغوية العربية للتعبير عنها. لذا، يتم اختيار استراتيجيات تركز على الربط الوظيفي المباشر بين المفهوم العلمي واللفظ العربي، بدلاً من الإغراق في الشرح اللساني النظري المعقد.

- **معيار التفاعلية المستدامة:**

اختيار طرائق تدريس تضمن بقاء الأثر اللغوي ونموه ذاتياً لدى المتعلم بعد انتهاء البرنامج. فالاستراتيجية المجدية هي التي تمنح المتعلم منهجية تفكير لغوي تمكنه من مواصلة استثماره الخاص في تطوير لغته التخصصية بشكل مستقل .

وبناءً على هذه المعايير الحاكمة التي تتوخى أقصى درجات الجدوى، تتبلور مجموعة من الاستراتيجيات التدريسية التي تُخرج تعليم العربية للأغراض الخاصة من حيز التلقي إلى فضاء الاستثمار الفاعل، ومن أهم هذه الإستراتيجيات:

١) إستراتيجية التعلم القائم على المهام الوظيفية:

تُعد هذه الاستراتيجية العمود الفقري للاقتصاد اللغوي؛ فهي تنحي الشرح النظري جانباً لتركز على الإنجاز. فبدلاً من قضاء ساعات في شرح قواعد الشرط، يُكلف المتعلم بمهمة وظيفية (مثل: صياغة شرط جزائي في عقد أو تقديم استشارة طبية مشروطة).

ومن خلال هذه الإستراتيجية يكتسب المتعلم اللغة من خلال العمل، مما يؤدي إلى تثبيت المعلومة في الذاكرة طويلة المدى، ويقلل الحاجة إلى إعادة التعلم، وهو ما يمثل قمة التوفير في الجهد الذهني والزمني (Long, 2005).

٢) إستراتيجية المحاكاة المهنية ولعب الأدوار التخصصية:

يعتمد الاستثمار اللغوي على تهيئة المتعلم للموقف الحقيقي قبل حدوثه، فيتم تصميم بيئات تواصلية تحاكي (غرفة الاجتماعات، المحكمة، العيادة، المختبر). وفي هذه البيئة، يمارس المتعلم الأجنبي الشيوع اللغوي الذي درسه في المحتوى، مما يكسر حاجز الرهبة ويزيد من سرعة الاستجابة اللغوية.

وهذه الإستراتيجية تحول قاعة الدرس من مكان للتلقي إلى سوق عمل افتراضي، مما يضمن أن يكون العائد على الاستثمار فورياً وقابلاً للتطبيق المباشر في واقع المتعلم.

٣) إستراتيجية التعلم الذاتي الموجه ورشاقة التعلم:

في إطار الاقتصاد اللغوي، يُنظر للمتعلم كمدير لمحفظته اللغوية، وتعتمد الاستراتيجيات هنا على تزويد المتعلم بأدوات التعلم: (كيف يبحث عن مصطلح، كيف يستخدم المعاجم التخصصية، كيف يصحح لنفسه).

ومن تم خلالها يتقليل الاعتماد الدائم على المعلم، مما يخفض كلفة التعلم على المدى الطويل ويجعل المتعلم قادراً على الاستمرار في الاستثمار في لغته العربية حتى بعد انتهاء البرنامج التدريبي، وهو ما نسميه بالاستدامة اللغوية.

٤) إستراتيجية التغذية الراجعة التصحيحية:

الاستثمار اللغوي يكره الهدر الناتج عن تراكم الأخطاء. لذا، تعتمد الاستراتيجيات التفاعلية على تصحيح المسار اللغوي أولاً بأول في سياق المهنة. حيث يتم التركيز على الأخطاء التي تعيق المعنى التخصصي أو تخل بالوقار المهني، مع التجاوز عن الأخطاء الهامشية التي لا تؤثر على جوهر التواصل . وهذا التدقيق الانتقائي في التصحيح يحافظ على دافعية المتعلم المستثمر ويوجه طاقته نحو الدقة الوظيفية المطلوبة في سوق العمل .

٥) إستراتيجية التعلم القائم على المشكلات المهنية:

تختلف هذه الاستراتيجية عن المهام في أنها تضع المتعلم أمام مأزق مهن يتطلب حلاً لغوياً، حيث يُقدم للمتعلم الأجنبي موقفاً إشكالياً (مثلاً :مهندس يواجه خللاً فنيًا ويجب عليه شرحه لعمال لا يتحدثون لغته، أو محامٍ يحتاج للرد على ثغرة قانونية في عقد). وهنا تصبح اللغة هي طوق النجاة. فالمتعلم لا يدرس اللغة ليتحدث بها بشكل عام، بل يدرسها كأداة لحل أزمات.

وهذا النوع من التعلم يرفع من القيمة النفعية للغة في نظر المتعلم، ويجعله يستثمر طاقته الذهنية القصوى للوصول إلى المفردات والتراكيب التي تحل المشكلة، مما يحقق أعلى درجات التركيز اللغوي.

٦) إستراتيجية التعلم التشاركي في مجتمعات الممارسة:

تعتمد هذه الاستراتيجية على فكرة أن اللغة رأسمال اجتماعي، ففيها يتم جمع المتعلمين الأجانب ذوي التخصص الواحد (أو القريب) في مجموعات عمل مصغرة لتبادل الخبرات اللغوية التخصصية. وهذه الاستراتيجية تقلل من كلفة التدريس المباشر؛ حيث يتحول الأقران إلى مصادر للتعلم ، والمتعلم هنا لا يستقبل المعلومة من المعلم فقط، بل يتداولها مع زملائه، مما يخلق بيئة تداولية تشبه سوق العمل الحقيقي، ويُرسخ المصطلحات من خلال التكرار الوظيفي والتبادل، وهو ما يُعرف في الاقتصاد بـ "تداول رأس المال لضمان نموه" (Wenger, 1998).

٧) إستراتيجية التعلم المعكوس لتعظيم زمن الممارسة:

وفيها يتم تعظيم زمن الممارسة، حيث يُنقل الجانب المعرفي: (المصطلحات، القواعد التخصصية) ليكون مادة للاطلاع الذاتي خارج القاعة (عبر فيديوهات أو منصات) ، ويُخصص وقت اللقاء المباشر كاملاً للممارسة التفاعلية، وهذا النوع من الهندسة الزمنية يمنع الهدر؛ فبدلاً من استهلاك وقت المعلم في الشرح، يُستهلك في الصقل والتطبيق. وهذا يضمن للمتعلم الأجنبي الحصول على أقصى ممارسة ممكنة في الوقت المتاح، مما يرفع من كفاءة العملية التعليمية ككل .بهذه الإضافات، يصبح لدينا ترسانة من الاستراتيجيات التي لا تهدف فقط للتعليم، بل تهدف لإدارة الوقت والجهد اللغوي بمنطق الربح والخسارة.

رابعاً: التقويم اللغوي المبني على الأداء والكفاية (قياس العائد على الاستثمار)

يمثل التقويم في برامج العربية للأغراض الخاصة أداة لضبط الجودة ومراجعة الجدوى الاقتصادية للبرنامج التعليمي. وبناءً على مبدأ الاقتصاد اللغوي، لا يُعنى التقويم باختبار كم المعلومات المحفوظة، بل يقيس القدرة الإنجازية للمتعلم الأجنبي في سياقه المهني، وذلك وفق الأبعاد الآتية:

١. التقويم القائم على الأداء:

بدلاً من الاختبارات الورقية التقليدية (الصح والخطأ، الاختيار من متعدد (التي قد لا تعكس الواقع، يتم تبني تقويم إجرائي؛ حيث يُطلب من الطبيب الأجنبي –مثلاً– كتابة تقرير حالة حقيقي بالعربية، أو من الدبلوماسي تقديم عرض إقناعي حول قضية سياسية.

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

وهذا النوع من التقويم يضمن أن المنتج النهائي، وهو "كفاية المتعلم"، صالح للاستخدام الفوري في سوق العمل؛ مما يرفع من القيمة السوقية للبرنامج التعليمي ويحقق رضا المستثمر/المتعلم (Hyland, 2019)

٢. معايير الدقة الوظيفية مقابل المثالية اللغوية:

في ضوء الاقتصاد اللغوي، يتخلى التقويم عن التشدد في الأخطاء اللغوية الهامشية التي لا تخل بالمعنى أو بالوقار المهني، وينصب التركيز التقويمي على النجاح التواصلي؛ فإذا استطاع المهندس إيصال التعليمات التقنية بدقة ووضوح يمنع الخطأ في التنفيذ، فإنه يُعد ناجحاً استثمارياً حتى لو وقع في أخطاء إعرابية طفيفة.

والهدف من ذلك هو توفير الجهد النفسي والذهني للمتعلم، وتوجيهه نحو جوهر التواصل المهني بدلاً من إهراق طاقته في ملاحقة المثالية اللغوية التي قد لا يحتاجها في عمله.

٣. التقويم المستمر والتغذية الراجعة كإدارة مخاطر:

يُنظر للتقويم في هذا المحور بوصفه عملية تصحيح مسار دائمة، ويتم استخدام ملفات الإنجاز (Portfolios) التي ترصد تطور أداء المتعلم المهني عبر الزمن؛ وهذا يساعد في الاكتشاف المبكر للهدر التعلمي؛ فإذا وجدنا فجوة في مهارة معينة تمنع المتعلم من ممارسة عمله، يتم التدخل الفوري لمعالجتها، مما يحمي الاستثمار الزمني من الضياع في مسارات غير منتجة.

٤. الاختبارات المهنية المقننة:

من الضروري وجود اختبارات كفاية تخصصية (مثل اختبارات التوفل أو الآيلتس ولكن في حقول الطب أو القانون بالعربية)؛ هذه الاختبارات تمثل صك الجودة اللغوية الذي يحمله المتعلم الأجنبي ليعزز به مركزه الوظيفي، وهي قمة العائد الاستثماري؛ حيث تتحول اللغة إلى شهادة موثقة تفتح له آفاقاً اقتصادية ومهنية جديدة (حسين، ٢٠١٨).

خلاصة القول: إن هندسة المنظومة المنهجية لتعليم العربية للأغراض الخاصة لا تستقيم بجزئيات منعزلة، بل هي بناء عضوي متكامل؛ تبدأ برؤية استثمارية للأهداف، وتتجسد في محتوى منتقى بمعايير الشيوع المهني، وتتحرك باستراتيجيات تفاعلية تتوخى اقتصاد الجهد، وتنضبط بتقويم يقيس العائد الحقيقي على الأداء. وهذا التناغم المنهجي هو الذي يحول اللغة من مادة للدراسة إلى أصلٍ استثماري يمنح الناطق بغير العربية ميزة تنافسية في سوق العمل. ومع ذلك، فإن هذه الهندسة المنهجية –على

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

دقتها– تظل كياناً ساكناً ما لم ينفخ فيها العنصر البشري روح التنفيذ؛ فالمنهج الرشيق يحتاج إلى معلم مدبّر يعرف كيف يدير الموارد اللغوية، وإلى متعلم مستثمر يدرك قيمة رأسماله الزمني. ومن هنا، يبرز التساؤل حول المقومات الكفائية التي يجب أن يتمتع بها طرفا العملية التعليمية لضمان نجاح هذا الاستثمار اللغوي، وهو ما سنفصله في المحور الثالث .هل ننتقل للمحور الثالث (المقومات الكفائية للمعلم والمتعلم)؟

المحور الثالث: مقومات الكفاية البشرية (المعلم والمتعلم كشركاء في الاستثمار اللغوي)

إن نجاح أي منظومة تعليمية قائمة على "الاقتصاد اللغوي" لا يتوقف عند جودة المنهج فحسب، بل يمتد ليشمل "رأس المال البشري" القائم على التنفيذ. وفي برامج العربية للأغراض الخاصة، يخرج المعلم والمتعلم من أطرهما النمطية ليشكلا "شراكة استثمارية" تهدف إلى تعظيم المخرجات بأقل كلفة ممكنة.

أولاً : معلم العربية للأغراض الخاصة (مدير الاستثمار اللغوى)

في ضوء مبدأ الاقتصاد اللغوي، لا يُنظر للمعلم بوصفه شارحاً للمتن أو مجرد ناقل للمعرفة النحوية أو الصرفية، بل بوصفه مهندساً لغوياً وخبيراً في إدارة الموارد اللغوية؛ يمتلك مهارات تحليلية واقتصادية، وكفايته ليست ترفاً معرفياً، بل هي شرط استثماري لضمان عدم هدر وقت المتعلم الأجنبي .ويمكن تفصيل مقومات هذه الكفاية في النقاط الجوهرية الآتية:

١– كفاية الهندسة التحليلية للاحتياجات:

كفاية الهندسة التحليلية للاحتياجات :هذه هي الخطوة الأولى في دراسة الجدوى اللغوية؛ فالمعلم الكفء هو الذي يمتلك أدوات استقصائية تفوق مجرد السؤال التقليدي: (ماذا تريد أن تتعلم؟ .(وفي هذه الكفاية يقوم المعلم بتحليل بيئة العمل الخاصة بالمتعلم (المستشفى، المحكمة، الشركة)، ويحلل الوثائق التي يتعامل معها الأجنبي، والمواقف التواصلية التي تسبب له إرباكاً مهنياً. وهذا التدقيق يمنع الهدر المعرفي؛ فالمعلم هنا يقرر بوعي استبعاد ما لا يحتاجه المتعلم، ويركز فقط على الوظائف اللغوية التي تمنحه القوة في ميدانه؛ إنه ينتقل من لغة الثقافة إلى لغة الإنجاز (Long, 2005).

٢- الكفاية اللسانية التخصصية:

المعلم هنا يواجه تحدياً مزدوجاً؛ فهو مطالب بالتمكن من العربية وفهم منطق التخصص؛ فلا يُطلب من معلم العربية للأغراض القانونية أن يكون قاضياً، بل أن يكون لسانياً قانونياً. وعليه أن يدرك أن الفعل في النصوص القانونية العربية يختلف في دلالته والتزامه عن الفعل في النصوص الأدبية. وقدرة المعلم على تفكيك الخطاب التخصصي وتحويله إلى وحدات تعليمية رشيقة تُعد قمة الكفاية؛ فهو الذي يصيغ للمتعلم الأجنبي الجذع اللساني المشترك لمهنته، ويمنحه المفاتيح الاصطلاحية التي تجعله يبدو متخصصاً من الوهلة الأولى، وهذا هو جوهر القيمة المضافة التي يقدمها المعلم .

٣- كفاية الوساطة التداولية:

في الاستثمار اللغوي، لا يكفي أن يعرف المتعلم المعنى، بل يجب أن يعرف المقصد؛ فالمعلم الكفء يعلم المتعلم الأجنبي الكياسة المهنية العربية؛ أي كيف يرفض طلباً في اجتماع عمل بأسلوب عربي يحافظ على العلاقات الاستثمارية؟ وكيف يستخدم صيغ التلطف المهني؟

وهنا يعمل المعلم كمستشار ثقافي–لغوي، يمنح المتعلم الأجنبي الذكاء الاجتماعي المهني الذي يحميه من الصدامات الثقافية في بيئة العمل؛ مما يعزز من نجاح استثماره المهني في المنطقة العربية.

٤- كفاية الإدارة الزمنية والمجهود الذهني:

كفاية الإدارة الزمنية والمجهود الذهني :المعلم في هذا المنهج هو "حارس الوقت"؛ فهو يمتلك المهارة في تقديم المعلومة عبر جرعات لغوية مكثفة، ويعلم متى يتوقف عن شرح قاعدة نحوية معقدة إذا كانت لن تخدم المتعلم في كتابة تقريره الفني، ويمارس أيضاً التقليل الواعي للمدخلات غير الضرورية ليفسح المجال للممارسة المكثفة. فكفايته تكمن في قدرته على جعل المتعلم يصل إلى مرحلة الأداء الوظيفي بأقصر طريق ممكن، وهو ما نسميه "الاستثمار في المسار السريع.

٥- كفاية التصميم والإنتاج الرقمي:

بما أن كتب العربية للأغراض الخاصة نادرة أو قد لا تناسب حالة كل متعلم، فإن المعلم يتحول إلى "مصمم محتوى"؛ إذ يجب أن يمتلك القدرة على تحويل عقد مقاولة حقيقي أو تقرير طبي إلى مادة تعليمية تفاعلية. فهو يشخصن

التعلم ليناسب محفظة المتعلم الاستثمارية؛ مما يجعل المادة العلمية نابضة بالحياة وذات صلة مباشرة بيوميات المتعلم المهنية (Basturkmen, 2010) .

فالمعلم في هذا الإطار هو الضامن للعائد على الاستثمار؛ فبدون كفايته وتدقيقه في كل معلومة يقدمها، يتحول البرنامج إلى تعلم عام يستهلك الوقت دون تحقيق النفع المهني المنشود .

ثانياً: المتعلم الأجنبي (المستثمر المعرفي والشريك في إدارة العائد).

في برامج العربية للأغراض الخاصة، يبرز المتعلم كعنصر محوري تتحدد في ضوئه كافة العمليات المنهجية. وكفاية المتعلم هنا لا تقاس بحفظ القواعد، بل بمدى وعيه بقيمة الوقت اللغوي وقدرته على توظيف ما يتعلمه لتحقيق قفزات مهنية. ويمكن تفصيل مقومات هذه الكفاية ومسؤولياته الاستثمارية في النقاط الآتية:

١- الوعي بالجدوى النفعية:

المتعلم الأجنبي في هذا السياق هو "مستثمر عقلاني"؛ فهو يأتي بخلفية مهنية صلبة (طبيب، مهندس، دبلوماسي) ويبحث عن أدوات تمكين لسانية. وتتمثل كفايته في قدرته على تحديد أولوياته اللغوية بدقة؛ فهو لا يكتفي بما يقدمه المعلم، بل يمارس دور "مراقب الجودة"؛ حيث يقيس كل وحدة تعليمية بمقياس: "هل سأستخدم هذا في مكتبي غداً؟".

وهذا الوعي يقلل من تشتت الجهد؛ فالمتعلم الذي يعرف حاجته يوفر على نفسه وعلى المنظومة التعليمية عناء الخوض في مسارات لغوية هامشية، مما يرفع من كثافة التعلم في زمن قياسي.

٢- استراتيجيات التعلم الذاتي الموجه:

بما أن الاقتصاد اللغوي يهدف لتقليل الكلفة، فإن المتعلم الكفء هو الذي يستطيع توليد المعرفة ذاتياً؛ فلا يتوقف المتعلم عند حدود قاعة الدرس، بل يمتلك مهارات البحث عن المصطلحات، واستخدام المعاجم التخصصية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي لتصحيح نصوصه المهنية.

وقدرة المتعلم على نمذجة تعلمه تجعله قادراً على استخلاص الأنماط اللغوية من بيئة عمله الحقيقية؛ فهو يستثمر مواقفه اليومية مع الزملاء العرب ليحولها إلى دروس ذاتية، مما يجعل عملية الاستثمار اللغوي عملية مستمرة لا تتوقف بانتهاء الساعات الدراسية.

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

٣- كفاية إدارة المقاومة والجهد الإدراكي:

تعلم لغة صعبة كالعربية للأغراض الخاصة يتطلب مجهوداً ذهنياً شاقاً .والمتعلم المستثمر هو من يمتلك كفاية "الصمود اللغوي"، ويظهر ذلك في قدرته على الانتقاء بين "اللغة الكافية" و"اللغة المثالية"؛ فهو يدرك أن الوصول للمثالية اللغوية (النحو المعقد أو البيان الشاعري) كلفته عالية وعائده المهني قد يكون منخفضاً، فيركز جهده على "الدقة الوظيفية" التي تمنحه المصداقية المهنية. وهذا الذكاء في توزيع الجهد الذهني يحمي المتعلم من "الاحتراق التعلمي" ويضمن استمرارية تدفق رأسماله المعرفي.

٤- الانفتاح على الثقافة المهنية:

المتعلم ليس مجرد آلة لترجمة المصطلحات، بل هو مستثمر في بيئة اجتماعية؛ وتظهر كفايته في استيعابه للأبعاد الثقافية المرتبطة بمهنته في العالم العربي. فالطبيب الأجنبي الذي يفهم لغة العاطفة والتدين لدى المريض العربي يستثمر في بناء الثقة؛ وهو أصل من أصول النجاح المهني. فالمتعلم هنا يستثمر في "الذكاء التداولي"؛ أي معرفة متى يستخدم اللغة الرسمية ومتى يستخدم لغة التواصل المهني اليومي، مما يعظم من تأثيره القيادي في مؤسسته.

٥- كفاية التقييم الذاتي للمردود:

المتعلم الكفء هو من يمتلك "ميزانية تقديرية" لتقدمه؛ فهو يراقب نموه اللغوي ويسأل نفسه: "هل تحسنت قدرتي على التفاوض بالعربية؟ هل قلّ زمن كتابتي للتقارير؟". والخلاصة أن هذا النوع من الرقابة الذاتية يجعل المتعلم شريكاً في ضبط جودة البرنامج؛ فهو يوجه المعلم نحو مواطن الضعف التي تعيق نمو رأسماله اللغوي، مما يجعل العملية التعليمية عملية "رشيقة" وقابلة للتعديل الفوري بناءً على احتياجات المستثمر .

فالمتعلم هو المحرك الحقيقي للاقتصاد اللغوي؛ فبقدر وعيه بقيمة الوقت ودقة احتياجه، تزداد كفاءة المنظومة المنهجية. وهو ليس مجرد عميل، بل هو "أصل بشري نامٍ" يساهم بفاعليته في تحويل اللغة العربية من مادة أكاديمية إلى قوة اقتصادية وميزة تنافسية (الهاشمي، ٢٠٢١).

وفي الختام، يتبين أن نجاح الاستثمار في تعليم العربية للأغراض الخاصة ليس رهناً بكفاءة المعلم منفردة، ولا بدافعية المتعلم بمفرده، بل هو نتاج "عقد تشاركي" يجمعهما في بيئة إنتاجية واحدة؛ المعلم بصفته "مدير الاستثمار "يضع المسارات

الأكثر رشاقة وتوفيراً للجهد، والمتعلم بصفته "المستثمر النشط" يغذي هذه المسارات باحتياجاته الواقعية وتفاعله المهني. وهذا التآزر البشري هو الذي يحول العملية التعليمية من كلفة استهلاكية إلى قيمة مضافة تنعكس آثارها فوراً على أداء المتعلم في سوق العمل، ويجعل من اللغة العربية أداة تمكين لا غنى عنها.

المحور الرابع: المقومات البيئية والتقنية ودورها في خفض تكلفة التعلم

إذا كان العنصر البشري (المعلم والمتعلم) هو محرك الاستثمار اللغوي، فإن البيئة التعليمية والوسائط التقنية تمثل البنية التحتية التي تضمن دوران هذا المحرك بأعلى كفاءة وأقل هدر ممكن. وفي سياق الاقتصاد اللغوي، لا يُنظر للتقنية كرفاهية رقمية، بل كأداة استراتيجية لضغط الزمن التعلمي وتحسين جودة المخرجات. فالانتقال ببرامج العربية للأغراض الخاصة إلى فضاءات التعلم الذكي والمقومات البيئية المرنة يساهم بشكل مباشر في خفض التكاليف الإدراكية والمادية؛ حيث تعمل التقنيات الحديثة –وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي والمنصات التفاعلية– كعامل حفّاز يسرع من عملية اكتساب اللغة التخصصية ويجعلها متاحة في أي وقت وفي أي مكان.

ومن ثمَّ، يسعى هذا المحور إلى تبيان كيف يمكن لهندسة البيئة التعليمية وتوظيف التقنية أن يحولا تعليم العربية من عملية مجهدة ومكلفة إلى استثمار رشيق وعالي العائد، وذلك من خلال المرتكزات الآتية :

أولاً: بيئة التعلم (الفيزيائية والافتراضية) وهندسة المحاكاة المهنية

لا يُعد الحيز المكاني في تعليم العربية للأغراض الخاصة مجرد وعاء للعملية التعليمية، بل هو متغير اقتصادي حاسم. ففي ضوء الاقتصاد اللغوي، تساهم البيئة التعليمية في خفض التكلفة الزمنية والذهنية من خلال قدرتها على نقل السياق المهني إلى داخل القاعة، ويمكن تفصيل ذلك في النقاط الآتية:

١– هندسة "البيئة الفيزيائية" كمعمل تداولي:

يجب أن تخرج القاعة الدراسية عن نمطيتها التقليدية (سبورة ومقاعد متراصة (لتتحول إلى مسرح مهني؛ فيتم تصميم القاعات بحيث تحاكي بيئات العمل المستهدفة (غرفة عمليات، قاعة محكمة، مكتب تجاري). وهذا التصميم يقلل مما نسميه "كلفة الانتقال الإدراكي"؛ فعندما يرى الطبيب الأجنبي أدواته المهنية داخل القاعة، يرتبط المصطلح العربي

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

في ذهنه بالواقع المادي فوراً؛ مما يسرع من عملية الاستدعاء اللغوي ويقلل الجهد المبذول في التحليل النظري؛ وهذا يوفر على المتعلم شهوراً من محاولة ربط ما درسه في الكتب بما يراه في الواقع.

٢- البيئات الافتراضية:

في ظل التحول الرقمي، لم تعد البيئة مقتصرة على الجدران الأربعة، بل امتدت لتشمل الفضاءات السحابية؛ فتوفر البيئات الافتراضية (مثل منصات Moodle أو Blackboard) المصممة لأغراض خاصة مستودعاً دائماً للموارد اللغوية، وتساهم هذه البيئات في خفض كلفة الوصول للمعلومة؛ حيث يستطيع المتعلم الأجنبي العودة للمادة العلمية في أي وقت؛ مما يقلل من هدر الوقت الضائع في التنقل أو في انتظار موعد الدرس، ويحقق مبدأ "التعلم الرشيق" الذي يستثمر الفجوات الزمنية في حياة المتعلم المهنية (Anthony, 2018) .

٣- تكنولوجيا المحاكاة والانغماس:

تعد استراتيجية "المحاكاة" داخل البيئة التعليمية هي قمة توفير الجهد اللغوي؛ ومن خلال تقنيات مثل (الواقع المعزز AR أو الواقع الافتراضي (VR يمكن وضع المتعلم في سياق مهني حرج يتطلب استجابة عربية فورية. وهذه البيئات تمنح المتعلم خبرة مهنية لغوية دون مخاطر حقيقية؛ فهي تضغط سنوات الخبرة في ساعات تدريبية، مما يرفع من كفاءة الأداء اللغوي بسرعة فائقة، ويقلل من الأخطاء المهنية الناتجة عن سوء الفهم اللغوي في الواقع، وهي كلفة اقتصادية باهظة يتم تلافيها في بيئة المحاكاة.

٤- مرونة البيئة المكانية وتعدد الأدوار:

تعتمد البيئة الناجحة على توزيع المساحات لتناسب تداول اللغة؛ فوجود زوايا للعمل التعاوني وزوايا للمحاكاة الفردية يسمح بتطبيق مبدأ "توزيع الحمل الذهني". فالمتعلم ينتقل بين أنماط تواصلية مختلفة في مكان واحد؛ مما يكسر الجمود ويزيد من الطاقة الإنتاجية اللغوية، ويجعل القاعة بيئة خصبة لنمو رأس المال اللغوي بأقل مجهود أو ملل أو تشتت (Basturkmen, 2010) .

وعليه نجد أن هندسة البيئة التعليمية (فيزيائياً وافتراضياً) في برامج تعليم العربية للأغراض الخاصة هي بمثابة "المسرّع اللغوي"؛ فهي تضمن أن تكون كل لحظة يقضيها المتعلم داخل هذه البيئة هي ممارسة حقيقية لمهنته بالعربية؛ مما يحول المكان من مجرد قاعة إلى أصل استثماري يرفع من قيمة المخرج النهائي ويقلل كلفة التعلم الطويل.

ثانياً: التكنولوجيا والمنصات الرقمية المتخصصة (أتمتة التعلم وتعظيم الكفاءة).

في سياق الاقتصاد اللغوي، تخرج التكنولوجيا من إطارها التقليدي لتصبح "رأس مال تقني" يهدف إلى تحويل عملية تعلم العربية للأغراض الخاصة من نموذج "كثيف العمالة" (يعتمد كلياً على جهد المعلم) إلى نموذج "كثيف التكنولوجيا ")يعتمد على الأنظمة الذكية). ويظهر دورها في خفض التكاليف من خلال الأبعاد الآتية:

١- المنصات التعليمية المتخصصة:

تُعد المنصات الرقمية المصممة خصيصاً للمهن (مثل منصات تعليم العربية للأطباء أو الدبلوماسيين) مخازن رقمية للقيمة اللغوية؛ فتوفر هذه المنصات محتوىً وظيفياً مجزأً إلى وحدات صغيرة. هذا التقسيم يراعي "منطق الندرة" في وقت المتعلم المهني؛ حيث يمكنه استغلال دقائق معدودة بين مهامه الوظيفية لإنجاز وحدة لغوية.

وتساهم هذه المنصات في خفض "الكلفة التشغيلية" للبرنامج التعليمي؛ حيث تتيح للمؤسسات تعليم أعداد كبيرة من المتعلمين الأجانب في آن واحد دون الحاجة لتوسيع القاعات الفيزيائية أو زيادة عدد المعلمين بنسب طردية.

٢- الأدوات التفاعلية وسرعة الاستجابة اللغوية:

تستخدم التكنولوجيا تطبيقات تفاعلية تتيح للمتعلم ممارسة "التكرار المتباعد" للمصطلحات المهنية؛ فمن خلال تطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة بالمنهج، يمارس المتعلم الأجنبي تدريبات الربط الوظيفي بين المصطلح وسياقه . والتكنولوجيا هنا توفر تغذية راجعة فورية؛ مما يمنع "ترسيخ الخطأ" الذي قد يكلف المتعلم جهداً مضاعفاً لتصحيحه لاحقاً.

فبدلاً من البحث اليدوي المرهق في القواميس، توفر المنصات أدوات بحث ذكية وموارد تفاعلية تظهر بضغطة زر فوق الكلمة التخصصية؛ مما يوفر طاقة المتعلم الذهنية لعمليات التواصل بدلاً من الترجمة.

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

٣- التعلم المدمج وهندسة الزمن الاستثماري:

تسمح التكنولوجيا بدمج التعلم الذاتي مع اللقاءات المباشرة، وهو ما يمثل قمة الاقتصاد في الموارد؛ حيث يتم نقل الجانب المعرفي (المفردات، القواعد التخصصية) إلى المنصة الرقمية، بينما يُخصص وقت المعلم للممارسة والإنتاج اللغوي. وهذا النموذج يقلل من كلفة الساعة التدريسية؛ حيث لا يضيع وقت المعلم في إلقاء معلومات يمكن للمتعلم تحصيلها ذاتياً عبر المنصة، مما يرفع من العائد على الساعة الدراسية لكل من المعلم والمتعلم (Basturkmen, 2010).

٤- المستودعات اللغوية الرقمية:

الوصول إلى "المدونات اللغوية التخصصية" هو أداة بحثية جبارة للمتعلم الأجنبي؛ فتتيح التكنولوجيا للمتعلم الدخول على قواعد بيانات تضم آلاف النصوص العربية الحقيقية في تخصصه (عقود، تقارير، أبحاث)، والمتعلم هنا لا يدرس لغة مصطنعة من الكتب، بل يدرس لغة "حية" ومستعملة.

هذا الارتباط بالواقع الرقمي يرفع من دقة الاستثمار اللغوي؛ حيث يتعلم الأجنبي الأنماط اللغوية الأكثر شيوعاً وقوة في سوق العمل؛ مما يختصر عليه سنوات من التجربة والخطأ في انتقاء المفردات (Anthony, 2018) .

خلاصة الأمر: إن التكنولوجيا والمنصات الرقمية هنا ليست بديلة للمعلم، بل هي "مضاعف للقوة اللغوية"؛ فهي تعمل كبنية تحتية ذكية تخفض التكاليف المادية، وتختصر المسافات الزمنية، وتجعل العربية للأغراض الخاصة مادة قابلة للتداول والنمو في الفضاء الرقمي؛ مما يعظم من فرص نجاح المستثمر الأجنبي في بيئة العمل العربية.

ثالثاً: تطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI) كأداة لخفض الكلفة وتخصيص التعلم.

يمثل الذكاء الاصطناعي الثورة الحقيقية في اقتصاديات التعليم؛ حيث يكسر القاعدة التقليدية التي تقول إن الجودة العالية تتطلب تكلفة عالية. فمن خلال خوارزميات التعلم الآلي والمعالجة اللغوية، يحقق الذكاء الاصطناعي كفاءة المخرج بأقل المدخلات الممكنة، وذلك عبر الأبعاد الآتية:

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

١- تخصيص التعلم الفائق:

في التعليم التقليدي، يضيع الكثير من الوقت في تعليم ما يعرفه الجميع؛ أما الذكاء الاصطناعي فيعمل كـ "محلل استثماري" خاص بكل متعلم؛ حيث تقوم أنظمته بتحليل أداء المتعلم الأجنبي لحظياً، وتحديد نقاط قوته وضعفه في المصطلحات التخصصية، ثم تقوم بهندسة محتوى مخصص يركز فقط على ما يجهله المتعلم. وهذا التخصيص يقضي على الهدر الزمني الناتج عن تكرار المعلومات المعروفة؛ مما يضغط زمن التعلم بنسبة قد تصل إلى ٤٠٪، وهو توفير هائل في ميزانية الاستثمار اللغوي .

٢- المساعد اللغوي الذكي كمعلم متاح دائماً:

كلفة المعلم البشري عالية، وساعات تواجده محدودة؛ هنا يأتي دور النماذج اللغوية الكبيرة(LLMs) ؛ فيمكن للمتعلم (الطبيب أو المحامي) ممارسة المحادثة التخصصية مع "بوت ذكي" يحاكي دور المريض أو الموكل العربي في أي وقت. وهذا المساعد يقدم تصحيحاً فورياً للنطق والقواعد والسياق المهني.

وتوفر هذه التقنية كلفة الساعات الخصوصية الباهظة، وتمنح المتعلم فرصة للممارسة غير المحدودة دون خجل من الخطأ؛ مما يسرع من كسر حاجز اللغة المهني بأقل تكلفة مادية ممكنة.

٣- الأتمتة الذكية لإنتاج المحتوى التخصصي:

أكبر عقبة في العربية للأغراض الخاصة هي ندرة المادة العلمية؛ ويأتي الذكاء الاصطناعي ليحل هذه المعضلة اقتصادياً؛ حيث يمكنه تحويل نص طبي معقد أو قرار محكمة صلب إلى مادة تعليمية (محتوى، تمارين، ملخصات) في ثوانٍ معدودة. وهذا يوفر آلاف الساعات التي كان يقضيها خبير المناهج في إعداد المواد؛ مما يخفض كلفة الإنتاج المنهجي، ويجعل المنهج متجدداً باستمرار ومواكباً لأحدث التطورات في سوق العمل.

٤- التحليلات التنبؤية لإدارة مخاطر التعلم:

في الاستثمار، إدارة المخاطر هي مفتاح الربح؛ والذكاء الاصطناعي يتنبأ بـ "الفشل اللغوي" قبل وقوعه. فمن خلال تحليل بيانات التعلم، يمكن للنظام التنبؤ بأن المتعلم سيتعثر في فهم "مصطلحات العقود" بناءً على أدائه السابق، فيقوم تلقائياً بتكثيف الجرعات التدريبية في هذا الجانب. وهذا التصحيح الاستباقي يمنع "الرسوب الاستثماري" (خروج

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

المتعلم من البرنامج دون كفاية)، ويضمن أن كل قرش وكل ساعة تم استثمارها ستؤدي إلى النتيجة المطلوبة في النهاية (Hyland, 2019).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن المقومات البيئية والتقنية، وصولاً إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ليست مجرد أدوات تكميلية، بل هي "العمود الفقري الإجرائي" لمبدأ الاقتصاد اللغوي؛ فهي تحول العملية التعليمية من جهد فردي عشوائي إلى منظومة ذكية محكومة بمعايير الجدوى والسرعة والدقة. فمن خلال ضغط الزمن، وتخصيص الجهد، وأتمتة المهام، تصبح اللغة العربية للأغراض الخاصة منتجاً استثمارياً عالي الجودة وسهل المنال؛ مما يحقق الرؤية الاستراتيجية في تمكين الناطقين بغير العربية مهنياً بأعلى كفاءة وأقل كلفة (الهاشمي، ٢٠٢١).

المحور الخامس: رؤية مستقبلية لتطوير برامج تعليم العربية للأغراض الخاصة في ضوء مفهومي الاقتصاد والاستثمار اللغوي.

إن الغاية النهائية من هذه الورقة لا تقف عند حدود رصد الواقع أو توصيف التحديات، بل تمتد لتضع حجر الأساس لتحول استراتيجي في كيفية إدارة واستثمار اللغة العربية مهنياً. وهذه الرؤية المستقبلية تنطلق من الإيمان بأن تعليم العربية للأغراض الخاصة ليس مجرد نشاط تعليمي عابر، بل هو قطاع حيوي قادر على توليد قيمة اقتصادية ومعرفية مستدامة إذا ما أُدير بمنطق الاستثمار في رأس المال البشري . وتأتي هذه الرؤية لتجيب عن تساؤل جوهري: كيف ننتقل بالعربية للأغراض الخاصة من (الجهود الفردية) إلى (الصناعة الاحترافية)؟ ومن (الاستهلاك الزمني) إلى (الاستدامة التنموية)؟ وهي تسعى إلى تقديم نموذج متكامل يوازن بين جودة المخرج التعليمي وكفاءة الإنفاق اللغوي، وذلك من خلال استشراف آفاق التطوير في ثلاثة أبعاد رئيسة هي :

أولاً: نحو صناعة رائدة لتعليم اللغة العربية تحقق التنمية المستدامة للمتعلم والمؤسسة.

إن التحول نحو "صناعة" تعليم العربية للأغراض الخاصة يقتضي الخروج من دائرة الأنشطة التعليمية المحدودة إلى فضاء "الاستثمار القومي والمعرفي" . وهذه الصناعة لا تهدف فقط إلى تزويد المتعلم بمهارات لسانية، بل تسعى لتحقيق تنمية مستدامة تضمن بقاء الأثر اللغوي ونموه داخل بنية المؤسسات المهنية. وتتجسد هذه الرؤية في المرتكزات الآتية:

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

١- مأسسة التعليم اللغوي:

لتحقيق صناعة رائدة، يجب أن يتحول تعليم العربية من دورات تدريبية منفصلة إلى نظام مؤسسي متكامل، ويعني ذلك بناء شراكات استراتيجية بين مراكز اللغة والمؤسسات المهنية (كالمستشفيات والشركات الدولية). وبدلاً من أن يكون التعلم عبئاً خارجياً، يصبح جزءاً من الهيكل الوظيفي للمتعلم الأجنبي، حيث تُعد الكفاية اللغوية العربية أصلاً من أصول الشركة ترفع من قيمتها السوقية وقدرتها على التواصل مع المجتمع المحلي ، وتضمن هذه المأسسة استمرار تدفق الموارد المالية والبشرية للبرنامج، مما يجعله مشروعاً اقتصادياً مربحاً ومستقراً .

٢- الجودة الشاملة كمعيار تنافسي:

في عالم الصناعة، الجودة هي العملة التي تضمن البقاء، وتتبنى هذه الرؤية تطبيق معايير عالمية في تصميم الحقائب التدريبية التخصصية. والاستثمار في الجودة هنا يعني أن كل مصطلح وكل مهارة تُقدم للمتعلم تخضع لاختبارات الجدوى التداولية؛ أي مدى فاعليتها في الواقع المهني، وعندما يجد المتعلم أن المادة العلمية عالية الجودة ودقيقة التخصص، تزداد ثقته في اللغة العربية كأداة للنجاح، مما يحقق تنمية مستدامة لمهاراته تخدمه طوال مسيرته المهنية.

٣- ابتكار الحلول اللغوية الذكية:

الصناعة الرائدة هي التي تبتكر حلولاً للمشكلات، والرؤية هنا تتجاوز الكتاب الورقي إلى إنتاج أنظمة دعم لغوي ترافق المتعلم في عمله؛ مثل تطبيقات الترجمة التخصصية الفورية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، أو بنوك المصطلحات التفاعلية، وهذا الابتكار يقلل من الوقت الذي يقضيه المتعلم في البحث والترجمة، مما يرفع من إنتاجيته المهنية ويحقق عائداً اقتصادياً للمؤسسة التي يعمل بها، حيث يقل معدل الأخطاء المهنية الناتجة عن سوء الفهم اللغوي.

٤- الاستثمار في العائد القيمي والمعرفي للمؤسسة:

لا تقتصر التنمية المستدامة على المتعلم وحده، بل تمتد للمؤسسة التي تحتضنه، ووجود موظفين أجانب يتقنون العربية التخصصية يقلل من كلفة الوساطة والترجمة، ويسرع من وتيرة توطين المعرفة. فالمؤسسة هنا تستثمر في رأس المال اللغوي لموظفيها، مما يسهل عليها اختراق الأسواق العربية وبناء علاقات ثقة مستدامة مع العملاء العرب؛ فتتحول اللغة العربية هنا من كلفة تدريب إلى ميزة تنافسية استراتيجية تحقق الربحية والنمو المستدام للمؤسسة.

٥- التنمية المستدامة للمتعلم :

الهدف النهائي لهذه الصناعة هو الوصول للمتعلم إلى مرحلة الاستقلال اللغوي من خلال تزويده بآليات التعلم الذاتي المستمر، وتضمن الرؤية أن المتعلم سيستمر في تطوير لغته تلقائياً داخل بيئة العمل. وهذا يمثل قمة الاستدامة؛ حيث يتحول المتعلم من مستهلك للمعلومة إلى منتج للمعنى، ويصبح وجوده في المؤسسة إضافة نوعية تدعم الاقتصاد المعرفي .

وعليه يمكن القول إن الانتقال نحو صناعة رائدة لتعليم العربية للأغراض الخاصة هو قرار استراتيجي يحول اللغة إلى قوة ناعمة ذات عوائد اقتصادية واضحة. فهى صناعة تخدم الإنسان (المتعلم) وتدعم الكيان (المؤسسة)، وتحقق في النهاية مفهومى "الاقتصاد والاستثمار اللغوي" بأبهى صورهما التنموية .

ثانياً: توصيات إجرائية لتفعيل مفهوم الاستثمار اللغوي في مراكز تعليم العربية.

لتحويل مفهومى الاقتصاد والاستثمار اللغوي من نظرية بحثية إلى واقع ملموس، فيجب على مراكز تعليم العربية للناطقين بغيرها اتباع استراتيجيات إجرائية تضمن تعظيم العائد على الاستثمار اللغوي. وتتمثل هذه التوصيات في الآتي:

١- توصيات متعلقة بحوكمة الإدارة اللغوية:

- إنشاء وحدات ذكاء الأعمال اللغوي : توصي الرقة بتأسيس وحدات داخل المراكز مهمتها رصد احتياجات سوق العمل الإقليمي والدولي، وتحديد التخصصات المهنية الأكثر طلباً (مثل العربية للذكاء الاصطناعي، أو العربية للطاقة المتجددة)، لضمان توجيه الاستثمار نحو البرامج ذات العائد الأعلى.
- تبني نظام الاعتماد المهني : بدلاً من شهادات الحضور التقليدية، يجب على المراكز إصدار شهادات كفاية مهنية معترف بها من جهات التوظيف، مما يرفع من القيمة السوقية للمنتج التعليمي ويجعل المتعلم يشعر بجدوى استثماره المادي

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

٢- توصيات متعلقة بهندسة المحتوى والوسائط:

- بناء مدونات لغوية تخصصية : فيجب البدء في بناء بنوك بيانات رقمية تضم النصوص الحقيقية المتداولة في المهن المختلفة (عقود، تقارير، مراسلات). هذا الإجراء يضمن أن المحتوى التعليمي وواقعي، ويقلل من كلفة البحث المستقل التي يتحملها المعلم والمتعلم.
- التحول نحو المناهج الرقمية الرشيقة : من الضرورى الابتعاد عن الكتب الورقية ، والاعتماد على منصات رقمية تتيح تحديث المادة العلمية لحظياً بما يتواكب مع تطور المصطلحات المهنية، مما يحقق الاقتصاد في الصيانة المنهجية.

٣- توصيات متعلقة بتطوير المورد البشري (المعلم المستثمر):

- إعادة تأهيل المعلم ليكون محللاً للاحتياجات: إقامة دورات تدريبية مكثفة للمعلمين في مهارات اللسانيات التخصصية وكيفية إجراء دراسات تحليل المهام المهنية، ليكون المعلم قادراً على تصميم مسارات تعليمية مفصلة تناسب كل مستثمر لغوي على حدة.
- نظام الحوافز القائم على الأداء: توصي الورقة بربط تقييم المعلم بمدى رضا المستثمر (المتعلم) وسرعة وصوله للكفاية المطلوبة، وهو ما يحفز المعلم على اتباع استراتيجيات اقتصادية تمنع هدر الوقت والجهد.

٤- توصيات متعلقة بآليات التقويم والقياس:

- تطبيق اختبارات الأداء الوظيفي : يجب أن تتحول الاختبارات من قياس الحفظ إلى قياس القدرة على الإنجاز المهني. مثلاً :بدلاً من سؤال عن قواعد النحو، يُطلب من المتعلم "كتابة تقرير فني" أو "إدارة اجتماع عمل باللغة العربية"، لقياس العائد الحقيقي للاستثمار اللغوي في مهارات التواصل .
- قياس العائد على الاستثمار: توصي الورقة بضرورة قيام المراكز بإجراء دراسات تتبعية لخريجيها، لقياس مدى مساهمة اللغة في ترقيتهم المهنية أو زيادة دخلهم، واستخدام هذه البيانات كأدوات تسويقية لبرامجها .

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

٥- توصيات متعلقة بالبيئة والشراكات:

- تفعيل الشراكات التعاونية مع قطاعات العمل: من عقد بروتوكولات تعاون تتيح للمتعلم ممارسة اللغة في بيئات عمل حقيقية ، مما يقلل من كلفة المحاكاة الافتراضية ويوفر للمتعلم تجربة انغماسية واقعية تعظم من نتائجه التعليمية في وقت وجيز .

وفى ضوء ما سبق سمكن القول إن تفعيل هذه الإجراءات يضمن نقل مراكز تعليم العربية من "النمط الاستهلاكي" الذي يعتمد على الدعم أو المصادفة، إلى "النمط الإنتاجي" الذي يدار بعقلية اقتصادية واعية، مما يجعل من اللغة العربية رافداً حقيقياً للتنمية المستدامة ومنافسةً في سوق اللغات العالمية .

ثالثاً: المقترحات البحثية (آفاق مستقبلية للاستثمار المعرفي)

بناءً على ما انتهت إليه الورقة الحالية من نتائج، وضماناً لاستدامة البحث العلمي في مجالى "الاقتصاد والاستثمار اللغوي" وتطبيقاتهما في تعليم العربية للأغراض الخاصة، تقترح الباحثة إجراء الدراسات والبحوث الآتية لتعميق الفهم وتوسيع نطاق الاستثمار:

١- دراسات في هندسة المحتوى الذكي :

- أثر الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI) في خفض كلفة إنتاج المناهج التخصصية: دراسة تجريبية تقارن بين الزمن والجهد المبذول في إعداد المحتوى يدوياً مقابل إعداده باستخدام النماذج اللغوية الكبيرة، وقياس مدى دقة المخرج التعليمي.
- بناء شبكة مفاهيمية لسانية تخصصية للمهن الطبية والهندسية: دراسة تهدف لتوصيف العلاقات الدلالية بين المصطلحات العربية في تخصصات دقيقة، لتكون أساساً لبناء تطبيقات تعلم ذاتي ذكية.

٢- دراسات في اقتصاديات التعلم والقياس:

- قياس العائد على الاستثمار في برامج العربية للأغراض الدبلوماسية : دراسة تتبعية تقيس مدى مساهمة اللغة في نجاح التفاوض والوساطة الدولية، وتحويل هذه النجاحات إلى مؤشرات رقمية واقتصادية ملموسة.

- دراسة مقارنة بين "التعلم المنغمس" و"التعلم الافتراضي" من منظور التكلفة والعائد: بحث يحدد أي البيئتين تحقق كفاية لغوية أسرع وبأقل تكلفة مادية للمؤسسات المبتعثة للمتعلمين الأجانب.

٣- دراسات في سيكولوجية المستثمر اللغوي:

- المقاومة الإدراكية لدى المتعلم الأجنبي المتخصص وكيفية إدارتها اقتصادياً: بحث يتم تحليل مسببات الهدر الذهني عند تعلم العربية للأغراض القانونية، وتقديم استراتيجيات لتقليل هذا الجهد وتحفيز الاستثمار النفسي في اللغة.
- دور الذكاء الاجتماعي المهني في تسريع الاكتساب اللغوي: دراسة تبحث في أثر مهارات التواصل غير اللفظي والثقافة المهنية العربية في تقليل زمن تحقيق الطلاقة الوظيفية.

٤- دراسات في التطوير المؤسسي والحوكمة:

- نموذج مقترح لحوكمة مراكز تعليم العربية للناطقين بغيرها وفق معايير الاقتصاد المعرفي: دراسة تضع هيكلاً إدارياً وماليا يضمن تحويل المراكز من جهات تعتمد على المنح إلى مؤسسات ربحية مستدامة تقدم خدمات لغوية عالية القيمة.
- أثر التدقيق اللغوي المهني في جودة الأداء في الشركات الدولية العاملة بالعالم العربي: دراسة ميدانية تحلل كلفة الأخطاء اللغوية في العقود والمراسلات، وكيف يسهم تعليم العربية للأغراض الخاصة في تلافي هذه الخسائر المادية

SCHOLAR
ISSN 3071-5792
https://researchnetwork.us

Abdelazeem, R
V 6– Issue 1, Nov. 2026
https://doi.org/10.66773/60ww1h67

المصادر والمراجع المقترحة

أولاً: المراجع العربية:

أبو عمشة، خالد. (٢٠٢١). *تعليم اللغة العربية لأغراض تخصصية: من النظرية إلى التطبيق*. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع .

إسماعيل، طلال حسن. (٢٠١٩). الاقتصاد اللغوي ودوره في ترشيد العملية التعليمية للناطقين بغير العربية. مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، ١٠(٢)، ٤٥–٦٨.

إسماعيل، محمود. (٢٠١٩). اقتصاديات اللغة: دراسة في القيمة الاقتصادية للغة العربية. *مجلة الدراسات اللغوية والأدبية*، جامعة الملك سعود، ١٠(٢)، ١٤٥–١٦٨.

البيلاوي، إيهاب. (٢٠٢٠). *تكنولوجيا التعليم والتعلم الرقمي: رؤية معاصرة*. دار المسيرة للنشر والتوزيع .

الجندي، علي. (٢٠٢٠). الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تعليم اللغات: رؤية اقتصادية. *المجلة العربية للتربية*، ٤٠(١)، ١١٢–١٣٥ .

حسين، أحمد. (٢٠١٨). قياس العائد على الاستثمار (ROI) من برامج تعليم اللغات للأغراض المهنية. *المجلة الدولية للعلوم التربوية والمتخصصة*، ٤(١٢)، ٨٨–١١٢.

حسين، ماهر شعبان. (٢٠١٨) .*تصميم مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها: رؤية في الضوء اللساني التربوي*. دار الفكر العربي

خليل، إبراهيم. (٢٠٢٢). الذكاء الاصطناعي ومستقبل تعليم العربية للأغراض المهنية: دراسة في ضوء خفض الكلفة المعرفية. *مجلة تكنولوجيا التعليم والتعلم الرقمي*، ٣(٤)، ٨٩–١١٥ .

رسلان، مصطفى. (٢٠١٧). *تعليم اللغة العربية للأغراض الخاصة: المبادئ والإجراءات*. دار الثقافة للنشر والتوزيع .

سعادة، جودت أحمد. (٢٠٢١). *تصميم المناهج المدرسية وتطويرها وفق معايير الجودة العالمية*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

الشنطي، محمد صالح. (٢٠١٩). *اللسانيات التطبيقية وقضايا تعليم العربية للأجانب*. دار الأندلس .

صياد، محمد الطيب. (٢٠١٨). اقتصاديات اللغة والسياسة اللغوية: قراءة في الأبعاد الاستثمارية للغة العربية. *مجلة اللغة العربية*، ٢٠(٢)، ١٥–٤٢ .

طعيمة، رشدي أحمد. (٢٠١٤). *تعليم العربية لغير الناطقين بها: مناهجه وأساليبه*. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) .

عبد الباري، ماهر شعبان. (٢٠١١) . *تحليل الاحتياجات اللغوية: مدخل لتصميم مناهج تعليم اللغة العربية*. دار المسيرة للنشر والتوزيع

عزوز، نجاة. (٢٠١٩). فاعلية المحاكاة الافتراضية في اكتساب المصطلحات التخصصية لدى الناطقين بغير العربية. *مجلة العلوم اللسانية*، ١٤(٣)، ٢١٠–٢٣٣.

العنزي، فهد. (٢٠٢٠). حوكمة مراكز تعليم اللغات: مدخل لتحقيق الاستدامة المالية والمعرفية. *المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية*، ٤٤(٢)، ٣٠١–٣٢٥.

الهاشمي، عابد. (٢٠٢١). اقتصاديات اللغة: دراسة في القيمة التبادلية للغة العربية في سوق العمل الدولي. *مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق*، ٩٤(٣)، ٢١٠–٢٤٥.

الهاشمي، عبد الرحمن. (٢٠٢١). استراتيجيات التمكين اللغوي في بيئات العمل: رؤية استثمارية لتعليم العربية للأجانب. *مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية*، المجلد ٢٧(٤)، ٢١٠–٢٣٥.

ثانياً: المراجع العربية:

Anthony, L. (2018). *Introducing English for Specific Purposes.* London & New York: Routledge, Taylor & Francis Group.

Basturkmen, H. (2010). *Developing Courses in English for Specific Purposes*. Palgrave Macmillan.

Belcher, D. D. (2009). *English for Specific Purposes: Academic and Professional Contexts*. University of Michigan Press.

Chiswick, B. R., & Miller, P. W. (2007). *The Economics of Language: International Analyses*. Routledge.

Coulmas, F. (1992). *Language and Economy*. Blackwell Publishers.

Dudley-Evans, T., & St John, M. J. (1998). *Developments in English for Specific Purposes: A Multi-disciplinary Approach.* Cambridge University Press.

Gazzola, M., & Wickström, B. A. (Eds.). (2016). *The Economics of Language Policy*. MIT Press.

Grin, F. (2003). *Language Policy Evaluation and the European Charter for Regional or Minority Languages*. Palgrave Macmillan.

Grin, F., Sfreddo, C., & Vail, F. (2010). *The Economics of the Multilingual Workplace.* Routledge.

Harding, K. (2007). *English for Specific Purposes: Resource Books for Teachers*. Oxford University Press.

Hutchinson, T., & Waters, A. (1987). *English for Specific Purposes: A Learning-centred Approach.* Cambridge University Press.

Hyland, K. (2019). *English for Specific Purposes: Some Context and Issues. In The Handbook of English for Specific Purposes*. Wiley-Blackwell

Long, M. H. (2005). *Second Language Needs Analysis.* Cambridge University Press.

Paltridge, B., & Starfield, S. (Eds.). (2013). *The Handbook of English for Specific Purposes*. Wiley-Blackwell.

Swales, J. M. (1990). *Genre Analysis: English in Academic and Research Settings*. Cambridge University Press.

Tribe, K. (2015). *The Economy of the Word: Language, History, and Economics*. Oxford University Press.

Wenger, E. (1998). *Communities of Practice: Learning, Meaning, and Identity*. Cambridge: Cambridge University Press.

Zhang, W., & Grenier, G. (2021). *Language and Language Learning in the Global Economy*. Springer Nature.